من تراث الرواد

موقف مصر من الحرب الطرابلسية
١٩١١ - ١٩١٤

أ. د . جمال زكريا قاسم

موقف مصر من الحرب الطرابلسية*
١٩١١ - ١٩١٤

منذ أوائل القرن الحالى أخذت إيطاليا تتطلع إلى الاستيلاء على ليبيا ، آخر الولايات العثمانية فى شمال أفريقيا ، التى لم تكن قد سقطت بعد فى أيدى الاستعمار الأوروبى الذى أخذ يجتاح ولايات الدولة العثمانية فى السنوات التى أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

وعملت إيطاليا على ممارسة نشاطاً استعمارياً واسع المدى تمثل فى المدارس التى أنشأتها لنشر الثقافة الإيطالية، وكذلك فى الإرساليات التبشيرية ، ووضع المصورات والخرائط استعدادًا للغزو . ولكن الأهم من ذلك كله إنشاء فرعين لبنك روما Banco di Roma فى عام ١٩٠٥ فى كل من ولايتى برقة وطرابلس ، اللذان نجحا فى الاستيلاء على أراضى الليبيين نتيجة لعدم وفائهما بالقروض .

وعلى الرغم مما فطن له أهالى البلاد من أطماع إيطاليا، واستنجادهم أكثر من مرة بالدولة العثمانية طالبين منها اتخاذ وسائل حاسمة لوقف هذه الأطماع، إلا أن الدولة العثمانية لم تعر الأمر التفاتًا ، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتقد اعتقادًا راسخاً أن إيطاليا لن تجرؤ على غزو ليبيا حتى لا تثير سخط العالم الإسلامى، كما حدث عندما استولت فرنسا على تونس ١٨٨١، فضلا عن أنها إذا حاولت ذلك فإن الدول الأوربية لن تسمح لها ولن تترك لها الفرصة التى تمكنها من تحقيق أطماعها.

ولا شك أن هذا التفكير كان خاطئاً لسببين :

السبب الأول؛ أن حركة الجامعة الإسلامية بدأت تتراجع مؤقتاً فى أعقاب الحركات الدستورية التى أخذت تجتاح العالم الإسلامى ، مع التسليم فى نفس الوقت أن العدوان الإيطالى على ليبيا كان بعثاً جديداً لحركة الجامعة الإسلامية التى عادت إلى الظهور بأقوى مما كانت عليه .

والثانى؛ أن إيطاليا نجحت فى حل الكثير من مشاكلها مع الدول الاستعمارية وتمت القسمة بينها وبينهم ، فهى من ناحية عملت على استغلال المحالفة الثلاثية لتتمكن من تعزيز سمعتها السياسية ومركزها الاستعمارى بهدف الضغط على منافستها الأولى فى شمال أفريقيا وهى فرنسا التى كانت تقف حجر عثرة فى سبيل توسعها فى شمال أفريقيا .

على أن إيطاليا كانت تدرك فى نفس الوقت أن هذه المحالفة لن تساعدها بسبب الخلاف بينها وبين النمسا، على تحقيق أطماعها ولذلك كان اتجاه إيطاليا الواضح إلى انجلترا ، التى لم تتردد فى مساعدة إيطاليا على تكوين إمبراطوريتها فى شرق أفريقيا بهدف الحد من امتداد الاستعمار الفرنسى إلى الحبشة أو السودان.

ويتضح التقارب الانجليزى الإيطالى فى عام ١٨٨٥ ، فإن ذلك العام يسجل توثيق العلاقات بينهما بالدرجة التى مكنت إيطاليا من تأسيس مستعمراتها فى شرق أفريقيا ، ومع ذلك فإن الضربة القوية التى وجهت لإيطاليا فى الحبشة (عدوة ١٨٩٦) جعلت إيطاليا توجه نظرها إلى شمال أفريقيا. ولما كانت إيطاليا تدرك أن فرنسا تدخل هذه المنطقة فى مجال نفوذها الاستعمارى فقد آثرت تسوية الأوضاع بينها وبين فرنسا بالطريق السلمى، ففى عام ١٩٠١ تم عقد اتفاق بين الدولتين تناول شئون المنطقة ووضح فيه التقارب بين فرنسا وإيطاليا ، وفى العام التالى عزز هذا الاتفاق باتفاق آخر، وفى هذين الاتفاقين أضحت كل من برقة وطرابلس منطقة نفوذ إيطالية، وفى نظير ذلك وافقت إيطاليا على إطلاق يد فرنسا فى مراكش دون معارضة .

ومنذ ذلك الوقت أخذت إيطاليا تنظر إلى برقة وطرابلس كما لو كانت هذه البلاد مقاطعات إيطالية، كما نجحت إيطاليا فى الحصول على موافقة كل من انجلترا وروسيا وألمانيا على الاحتلال الإيطالى لليبيا، كما وافقت النمسا أيضا بشرط ألا يتعدى الاحتلال منطقة شمال أفريقيا .

ومهدت إيطاليا للاحتلال بإيجاد مصالح لها فى كل من برقة وطرابلس، وساعدها على إيجاد مصالح لها فى هاتين الولايتين الحالة السيئة التى بلغتها ليبيا. والجدير بالذكر أن الكثير من المصادر تلقى على الدولة العثمانية مسئولية إهمال الولاية وأن ليبيا لم تلق عناية أو اهتمام من قبل السلطات الحكومية بالآستانة، ومع ذلك فقد يكون من الإنصاف أن نلتمس بعض العذر للإدارة التركية، فإن إهمالها شئون الولاية كان يرجع بالدرجة الأولى إلى أن الليبيين كانوا قليلاً ما يتأثرون بالأنظمة التركية التى تفرض عليهم، خاصة فى عهد الاتحاديين، وإنما يؤثرون العيش طبقا لما هو عليه من نهج معين فى الحياة[١] ولذلك اصطدمت التنظيمات العثمانية بمعارضة وطنية عنيفة. وكان من الأجدى للدولة فى هذه الظروف أن تشجع السنوسيين على حكم البلاد، ولكنها على العكس من ذلك أساءت معاملتهم وضيقت عليهم الخناق لخوفها مما يجر عليها ذلك من اشتباك مع الفرنسيين بهدف إيقاف توسعهم من أواسط أفريقيا إلى غرب أفريقية ، بعد أن نجح الفرنسيون فى تأسيس ما كان يعرف سابقًا باسم السودان الفرنسى[٢] . ومن ناحية أخرى كان السلطان عبد الحميد الثانى يشك فى السنوسية ويخشى من استفحال أمرها لدرجة قد تهدد خلافته. ولذلك كان من المنتظر بعد الانقلاب الدستورى الذى عصف بحكم السلطان عبد الحميد الثانى ١٩٠٨ / ١٩٠٩ ، أن تعمل الدولة فى عهدها الجديد على إصلاح شئون الولاية، ولكن الاتحاديين استقر رأيهم على أن ولاية طرابلس من الولايات التى لا تفيد الدولة فائدة مالية تذكر وأنه لا داعى لتوجيه الاهتمام إليها[٣].

وانتهزت إيطاليا هذه الفرصة فأخذت الصحافة الإيطالية تمهد الرأى العام الأوربى للاحتلال وظهرت فى الصحف الإيطالية الكثير من المقالات التى تؤكد أن من واجب الإنسانية أن تقوم إيطاليا بإصلاح الحالة فى ليبيا بعد أن فشلت الدولة العثمانية، خاصة وأن البلاد تتمتع بثروات ضخمة يمكن أن تستغل فيما لو وجدت الأيدى العاملة والخبرة الفنية. وكان من نتيجة ذلك أن هام الشعب الإيطالى حبًا بليبيا وأخذ نشيد طرابلس الجميلة Tripolitania Bella يتردد فى ألسنة الإيطاليين .

ولا شك أن إيطاليا – فى تقدير الكثيرين – كانت تريد أن تمسح ما لحق بها من عار الهزيمة فى موقعة عدوة بإحراز انتصار سهل على دولة متهالكة ضعيفة كالدولة العثمانية .

وعلى الرغم من أن الاحتلال الإيطالى لليبيا حدث فى وقت بلغت فيه الموجة الإمبريالية ، التى انتهت بالسيطرة على مناطق كثيرة من آسيا وأفريقيا ، أقصى مدى لها فإن كثيرًا من المؤرخين يحَّملون الاتحاديين مسئولية فقدان ولاية ليبيا ووقوعها فى أيدى الإيطاليين .

وتفريط الاتحاديين فى كثير من الأراضى العربية قد يكون موضوعًا قابلاً للمناقشة : هل كان ذلك التفريط يقصد التنازل عن مناطق لا تمارس فيها الدولة العثمانية نفوذًا فعليًا نظير الحصول على تأييد الدول الأوربية للدولة أو إعانتها فى أزماتها المالية أو فى إصلاح شئونها الإدارية والعسكرية؟ أم كان ذلك التفريط نتيجة لفساد رجال الدولة واستهتارهم ، خاصة حينما وصلت إلى الصدارة العظمى وزارة إبراهيم حقى باشا، إذ يعتقد الكثيرون أن حقى باشا متواطئاً مع الإيطاليين الذين ربطته بهم روابط عديدة أبرزها صداقته لبعض الشخصيات الإيطالية الرسمية ، ثم زواجه من إحدى الإيطاليات ، وظهر أثر ذلك التواطؤ فى إهمال الدولة العثمانية لشئون ليبيا وفى سحب معظم الجيش العثمانى أثناء قيام ثورة الإمام يحيى فى اليمن ١٩١١ أى وقت كان التهديد الإيطالى بالغاً أقصى درجة له (٤) ، كما أهملت وزارة إبراهيم حقى تسليح الفرق المحلية الليبية واستدعت الكثير من الموظفين العثمانيين إلى الآستانة وعلى رأسهم الوالى نفسه إبراهيم باشا إثر احتجاج الجالية الإيطالية المقيمة فى ليبيا على سوء معاملته لها ، ولم تهتم الدولة العثمانية بتعيين والياً غيره .

أصبح من الواضح منذ تولى الاتحاديون الحكم فى عام ١٩٠٩ أن السياسة الإيطالية تضغط ضغطاً متزايداً على ليبيا، وساعد إيطاليا على ذلك كراهية الليبيين لجماعة الاتحاد والترقى لتدخلهم فى كل ما يمس تقاليدهم ومعتقداتهم(٥).

وكان من الطبيعى أن تنتهز إيطاليا كل هذه الظروف لتقديم إنذارها إلى الدولة العثمانية فى ٢٨ سبتمبر ١٩١١ ، وذكرت فى هذا الإنذار أنها قررت التدخل عسكريًا فى كل من طرابلس بعد استفحال حالة الفوضى التى يتعرض لها الأجانب خاصة الإيطاليين المقيمين فى كلتا الولايتين[٦] ، وردت الدولة العثمانية على الإنذار رداً متخاذلاً حاولت فيه أن ترجع إهمال شئون الولاية إلى الحكم الماضى ، أى قبل قيام الحكم الدستورى فى الدولة العثمانية ، كما حاولت الدولة العثمانية أن تجد تسوية للأزمة وأظهرت الكثير من التساهل لحسم النزاع ، ولكن الأسطول الإيطالى كان مستعداً لقطع الصلة بين الولاية والدولة العثمانية فى اليوم التالى من تقديم الإنذار (٢٩ سبتمبر ١٩١١) [٧].

ومع التسليم بوجود فرق شاسع بين قوة إيطاليا الفتية وبين قوة الدولة العثمانية فإن هناك إجماع أيضًا على اتهام وزارة حقى باشا بإهمالها شئون الدفاع ، خاصة وأن حقى باشا كان سفيراً للدولة العثمانية قبل أن يعين صدراً أعظم ، أى أنه كان أكثر من غيره على علم تام بما تبيته إيطاليا لليبيا ، ومع ذلك كان هذا التراخى الواضح الذى كان سبباً فى إقالة وزارته ، كما قدم المندوبان الليبيان فى مجلس المبعوثان طلبًا لمحاكمته واتهام وزارته بالخيانة العظمى وأنها خالفت أول وآخر مادة من القانون الأساسى فى الأمور الخارجية والداخلية والمالية والحربية بتركها طرابلس وبنغازى عاجزتين عن الدفاع ، ولكن حال دون هذه المحاكمة انتماء بعض أعضاء الوزارة إلى حزب الإتحاد والترقى صاحب الأغلبية فى المجلس ، الذى اكتفى بإقالة الوزارة وتأليف وزارة أخرى برئاسة سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان[٨].

وحاولت الوزارة الجديدة إنقاذ ما يمكن إنقاذه فلجأت إلى الدول الأوربية طالبة مساعدتها وتوسيطها فى الأزمة ، كما أبرق السلطان محمد الخامس إلى ملك إنجلترا وامبراطور ألمانيا ورئيس الجمهورية الفرنسية وبقية ملوك وقياصرة أوربا. ولكن اعتذرت جميع هذه الحكومات عن التدخل مما أثار غضب الأتراك وحماستهم وجعلهم يصممون على مقاتلة الإيطاليين والدفاع عن ليبيا .

وتحقيقاً لهذه الغاية قامت الدولة العثمانية بدعاية واسعة النطاق ضد إيطاليا فى العالم العربى والإسلامى طالبة المساعدة وتوحيد الصفوف تجاه هذا العدوان الصليبى الجديد الذى سيكتسح الإسلام ويزيل معالمه ، وفعلا تألفت الجمعيات المتعددة فى مختلف الأقطار الإسلامية لمساعدة الدولة العثمانية فى محنتها .

استولى الإيطاليون على طرابلس ودرنة ومصراته وطبرق واستخدموا فى الغزو قوات كبيرة برية وبحرية ـ ولما كان الغزو الإيطالى جاء موقتاً توقيتاً مناسباً بالنسبة لانشغال الدولة العثمانية بشئون أخرى ، فقد تمكن الإيطاليون نتيجة لذلك من التركز بسهولة على الساحل ، وكانت الخطة الإيطالية تقضى بالاستيلاء على الساحل وفصله عن الداخل ومنع وصول أية مساعدة لفلول الحاميات التركية المتبقية فى ليبيا حتى تطلب التسليم ويضطر الليبيون نتيجة لذلك للخضوع للحكم الإيطالى[٩] . وتعهدت إيطاليا وهى فى مستهل عملياتها العسكرية بسلامة الأجانب المقيمين فى طرابلس وبرقة ، كما أبلغت حصارها للسواحل الليبية لكثير من الدول الأوربية[١٠].

ومن المؤكد أن بعض الدول على الرغم من أنها أظهرت حياداً تاماً بشأن هذه الحرب إلا أنها كانت تساعد إيطاليا فى احتلالها لليبيا ومن هذه الدول فرنسا وانجلترا، أما ألمانيا فبالنظر إلى محالفتها لإيطاليا وصداقتها للدولة العثمانية فإنها كانت أميل إلى عرض وساطتها فى هذه الأزمة باعتبارها صديقة للطرفين[١١]. وعلى الرغم من أن إيطاليا قدرت المدة اللازمة لتسليم ليبيا خمسة عشر يومًا إلا أن هذه الأيام المعدودة امتدت سنوات طويلة، إذ صادف التقدم الإيطالى من الساحل إلى الداخل عقبات شتى وحاولت إيطاليا نتيجة لذلك إرضاء الباب العالى بتقديم ترضية مالية مقابل تنازله عن هذه الولاية، ولكن الدولة العثمانية رفضت ذلك وشجعها على الوقوف فى وجه إيطاليا هياج العالم الإسلامى وعودة حركة الجامعة الإسلامية تشق مجراها من جديد بشكل أعنف مما كانت عليه.

والحقيقة أن الاعتداء الإيطالى على ليبيا كان بعثاً ومنطلقاً جديداً لحركة الجامعة الإسلامية، فمن الواضح أنه بعد ثورة تركيا الفتاة فى عام ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد الثانى توقف مجرى الدعوة للجامعة الإسلامية وفتر سيرها فى المتجه الذى كانت تسير فيه قبل ذلك بثلاثين عاماً (١٨٧٨) ، الأمر الذى جعل من الصعوبة بمكان تحديد المفعول الذى كان لهذه الدعوة، وتلت ثورة تركيا الفتاة الثورة الدستورية فى إيران، وأخذ العالم الإسلامى يضطرب بتيارات القومية ولكن ذلك كان لفترة مؤقتة إذ لم تلبث أن عادت حركة الجامعة الإسلامية تستأنف سيرها، وكان الباعث على ذلك اشتداد اعتداء إيطاليا والدول العربية على ممتلكات الدولة العثمانية، بالإضافة إلى تكتل الدول البلقانية وإشعالها الحرب على الدولة العثمانية، وبدا واضحًا أن الروح الصليبية تنبعث فى شكل جديد .

والحقيقة أن اعتداء إيطاليا على الدولة العثمانية كان فتحاً للمسألة الشرقية ظهر لها رد فعل قوى فى هياج العالم الإسلامى بشكل بلغ أقصى ذروة له ، الأمر الذى دفع بجبرائيل هانوتو Gabriel Hanotaux وزير المستعمرات الفرنسية والمؤرخ الفرنسى المعروف إلى القول " إن إيطاليا صادفت صعوبات شديدة فى طرابلس غير المحصنة لأنها لم تكن تحارب الدولة العثمانية وحدها، وإنما كانت تحارب العالم الإسلامى أجمع ، وأن إيطاليا جنت على نفسها وعلى الدول الأوربية جناية لا يعلم إلا الله عاقبتها ومنتهاها" (١٢).

ذلك أن العالم العربى والإسلامى اهتز نتيجة لقيام إيطاليا بهذا العدوان ووجدت الدولة العثمانية التفاتًا من ولاياتها حتى الولايات المنشقة عليها فقد أرسل الإمام يحيى رغم قيامه بالثورة رسالة إلى السلطان يعلن استعداده للقيام بمائة ألف جندى تحت قيادته ، كما أبرق عبد العزيز آل سعود أمير نجد فى ذلك الوقت إلى الباب العالى يقول : إن مقاطعة نجد تفتخر من كل جوارحها أنها مقاطعة عثمانية ، وأن جميع القبائل التى تحت إمرته مستعدة للزحف فى ظل الأعلام العثمانية إلى حيث تأمرهم الدولة العلية(١٣) كما وفد الكثيرون من شتى

أنحاء العالم الإسلامى للتطوع فى الجهاد فى طرابلس حتى بلغ عددهم أكثر من ستة عشر ألفاً فى العام التالى لنشوب الحرب ،كما تألفت لجان الإعانة وأرسلت البعثات الطبية إلى ميادين القتال. ونشطت الصحافة إلى دعوة المسلمين لمساندة الدولة وأن الوقت ليس وقت مطالبة بإصلاح ولا مؤاخذة على إفساد وإنما هو وقت لا يتسع إلا لشئ واحد وهو تأمين الدولة ببذل الأموال والأرواح ، وأن الولايات المتطلعة إلى اللامركزية ينبغى ألا تعجل فى طلبها لأن الدولة فى الطريق إلى ذلك والوقت وقت اتحاد واعتصام(١٤). كما حفلت الصحافة العربية بدعوة المسلمين إلى إظهار شعورهم نحو دولة الخلافة بالقول والكتابة والمظاهرات والاحتجاج ومقاطعة التجارة الإيطالية ومساعدة الدولة العثمانية بالمال والرجال، وأن أوربا لن تبقى على شئ ما لم يتحد المسلمون ويتماسكوا، ولقيت هذه الدعوة صدى بعيداً فى العالم الإسلامى فحفلت المعسكرات التركية فى ليبيا بمجاهدين لا من برقة وطرابلس، وإنما من المغرب والسودان ومصر والشام وأفغانستان، كما جاءت المساعدة أيضاً من تونس والجزائر رغم خضوعهما لفرنسا إذ استجاب سكانهما للدعوة الإسلامية مكذبين هانوتو فى زعمه أن فرنسا باحتلالها الجزائر وتونس نجحت فى فصلهما عن جسم الملة الإسلامية، والواقع أنه كان للحملة الإيطالية تأثير كبير على مركز الانجليز فى البلاد الإسلامية الخاضعة لهم، ويفهم ذلك مما ذكره جيوليتى فى خاطراته التى نشرها عن حياته عندما كان رئيساً لوزراء إيطاليا أن انجلترا ألحت عليه بالاتفاق كيفما كان مع تركيا إنهاء لهذه الحرب التى أثارت جميع العالم الإسلامى، ووردت الاحتجاجات على انجلترا بشأنها ليس من الهند فحسب، وإنما من شتى بقاع العالم الإسلامى(١٥).

وكان للحرب الطرابلسية فى مصر عند إعلان إيطاليا الدولة العثمانية بالحرب فى ٢٨ سبتمبر ١٩١١ دوى عظيم ، كما كان لها فى السياسة المصرية أثر بالغ(١٦).

وسوف يكون مجالنا فى هذه الدراسة تحليل موقف مصر من هذه الحرب ويمكن أن تقسم هذا الموضوع إلى :

- موقف سلطات الاحتلال والحكومة المصرية
- موقف الخديوى .
- موقف الشعب المصرى .

وكان أهم ما أثير فى الفترة الأولى من إعلان الحرب مسألة مرور الجيش العثمانى فى مصر ، إذ كان فرض إيطاليا الحصار على السواحل الليبية مما يدفع الحكومة العثمانية إلى الوصول براً إلى الولاية المحصورة بحراً لأنها كانت تخشى أن تتعقب إيطاليا أسطولها الضعيف وسط البحر ، ولذلك أضحت حاجة الدولة العثمانية ضرورية لمرور الجيش العثمانى من الأراضى المصرية . وكانت هذه المسألة على غاية كبيرة من الأهمية إذ حاول الوطنيون فى مصر استغلالها لتأكيد سيادة الدولة العثمانية على مصر دفعاً لتسلط الانجليز ، لذلك أجمعت العناصر الوطنية على أن تبادر الدولة العثمانية إلى إرسال جنودها إلى مصر دون أن تلجأ فى ذلك إلى استئذان وزارة الخارجية البريطانية أو حتى إحاطتها علماً بذلك ، وإنما تجئ جنودها مباشرة وترسل أوامرها إلى الحكومة المصرية لاستقبالها وتمهيد السبيل لها والمحافظة عليها ومدها بما تحتاج إليه طبقًا لحقوق الدولة العثمانية ، وما تنص عليه الفرمانات العثمانية التى صدرت متضمنة حقوق الدولة العثمانية فى استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحرب فى أية جهة تريده[١٧]، ولم يشذ عن هذا الرأى فى مصر أى صوت حتى الأصوات التى عارضت أن تلقى مصر بثقلها فى الحرب ومنها أحمد لطفى السيد ، فعلى الرغم من عدم تشجيعه معاونة مصر الدولة العثمانية فى حربها مع إيطاليا ، إلا أنه أكد أن مرور القوات العثمانية البرية من مصر إلى طرابلس أمر من حقوق الدولة العثمانية لا ينازعها فيه منازع إن كان لها مصلحة فى ذلك، ولا شك أن مثل هذه المساعدة هى أقل مما ينتظر من جارين مرتبطين بروابط متعددة منذ زمن قديم ، كما أنها ضرورية لإظهار المجاملة الواجبة للدولة العثمانية التى يربطها بمصر روابط الأخوة[١٨].

واستند الوطنيون فى تأييدهم الدولة العثمانية إرسال جيوشها إلى أن بريطانيا لن تستطيع أن تؤثر على الحكومة المصرية أو إرغامها على الوقوف فى وجه الجيوش العثمانية تفاديًا من غضب الأمة المصرية ومراعاة لعواطفها . وأكد الوطنيون على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفتور عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية فى حادثة طابا المشهورة بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية[١٩].

أما موقف اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر والذى وصل إلى منصبه فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه الحرب فقد كان يمثل بطبيعة الحال وجهة النظر الانجليزية التى كانت ترحب بالاحتلال الإيطالى لليبيا على اعتبار أنه يساعد على إيجاد دولة عازلة Buffer State فى طرابلس تمثلها إيطاليا ، لتعزل بين الانجليز فى مصر وبين الفرنسيين فى تونس ، ولذلك اعترض الانجليز على مرور القوات العثمانية على الرغم من أن مصر وإن كانت متمتعة باستقلالها الإدارى إلا أنها داخلة فى نطاق السيادة العثمانية، وجيشها تحت طلب الدولة. وكانت مصر تعتبر ولا شك أصلح قاعدة للعمليات العسكرية العثمانية ضد الغزو الإيطالى لطرابلس [٢٠] كما أن إعلان حياد مصر يعنى رفض حقوق الدولة العثمانية عليها ورفض السماح للمسلمين المصريين الارتباط بدعوى الجهاد للدفاع عن أشقائهم فى العقيدة. ولذلك كان السؤال الذى فرض نفسه فى ذلك الوقت :هل تسير القوات المصرية المسلحة إلى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية؟ أم تقف مصر على الحياد؟ وفى حالة وقوفها على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بالأراضى المصرية، فماذا يكون موقفها ؟ أتمنع هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لا تتعرض لعمل عدائى من جانب إيطاليا ؟ أم تقتضيها تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن هذا الحياد؟ وانجلترا ما موقفها وهى محتلة مصر ؟ هل تسهل للجنود العثمانيين المرور، أم تقف فى طريقهم [٢١] .

وفيما يبدو أن إيطاليا كانت تبدى قلقاً بالغاً على هذا الموقف يدل على ذلك المراسلات الرسمية التى تتساءل فيها الحكومة الإيطالية عما إذا كانت بريطانيا ستسمح للقوات العثمانية بالمرور فى مصر ، وتبدى قلقها عن أنباء تضاربت فى ذلك الوقت عن بعثة عثمانية وصلت إلى القاهرة برئاسة كمالى باشا ، وكان هدف هذه البعثة اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الحكومة المصرية ، لتسهيل مسألة عبور القوات العثمانية ، واحتجت إيطاليا بأن ذلك لا يتمشى مع الحياد[٢٢] . وقد نفت الدوائر البريطانية هذه الأنباء نفيًا قاطعًا وأكدت أنها غير صحيحة ، وأبدى أسير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية رأيه فى الموقف بأنه لا يمكن لبريطانيا أن تسمح لبلدة خاضعة لاحتلالها أن تكون مسرحا لعمليات عسكرية[٢٣] ، كما أكد السفير البريطانى فى روما لوزير الخارجية الإيطالية ما أبلغه إياه وزير الخارجية البريطانية من أن بريطانيا تقبل الاحتلال الإيطالى لليبيا بديلا عن أية قوة أخرى تكون على مقربة لها فى مصر خاصة بعد الموقف الذى نشأ نتيجة لحماية فرنسا على مراكش وما استتبعه ذلك من قلب ميزان القوى فى منطقة البحر المتوسط[٢٤] ، هذا فضلاً عن أن نجاح إيطاليا فى ضم ليبيا إلى ممتلكاتها سيساعد على تفكيك الإمبراطورية العثمانية خاصة إذا نجحت ألبانيا وولايات البلقان فى إعلان استقلالها عن الدولة العثمانية فانه يمكن فى هذه الحالة أن تنتهز انجلترا الفرصة لتوطيد دعائم نفوذها فى مصر ، ومن هنا يمكن القول بصفة عامة أن الاحتلال الإيطالى لليبيا كان يجد تأييداً بوجه خاص من قبل فرنسا وانجلترا وهما الدولتان الطامعتان فى الممتلكات الإسلامية للدولة العثمانية .

وكان على الحكومة البريطانية أن تلجأ إلى الأسلوب السياسى لتعلن أن اجتياز الجنود العثمانية لقناة السويس بعد خرق الاتفاقية ١٨٨١ ، وأن بريطانيا تخشى فى هذه الحالة أن تبادر إيطاليا لانتهاك هذه الاتفاقية أيضا بدفع أسطولها إلى القناة بحجة منع الجنود العثمانية من المرور. وبهذه المناسبة أرسلت شركة قناة السويس مذكرة إلى كل من لندن وباريس طالبت فيها حماية

القناة فى الحالة الحاضرة إذا أرادت إحدى الدولتين المتحاربتين التعدى عليها ، باعتبار القناة على الحياد وتحت رعاية دولية .

ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تخشى إذا أقدمت على اجتياز مصر بقواتها أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقا للحياد الذى فرضته على البلاد ، وبالتالى قد يؤدى ذلك إلى ضياع حقوق الدولة العثمانية فى مصر بمعنى أن انجلترا فى هذه الحالة يمكن أن تقف فى وجه الجيش العثمانى وتعلن رسميًا حمايتها على مصر أو امتلاكها وفصلها عن السلطنة العثمانية. وهكذا كان الموقف على النقيضين، فإما أن يؤدى مرور القوات العثمانية من مصر إلى تأكيد السيادة العثمانية، فى حالة تغاضى انجلترا ، أو إلى عدم الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية نهائيًا على مصر ، وتأكيد انفصالها عن الدولة .

وبالإضافة إلى المجادلات السياسية التى أقدمت عليها بريطانيا بهدف منع الدولة العثمانية من إرسال جنودها إلى مصر؛ حاولت أن تقنع الدولة من ناحية أخرى بعدم جدوى استخدام مصر كطريق لمنازلة الإيطاليين فى طرابلس بحجة عدم فائدة هذا الطريق من الناحية العسكرية ، إذ أن هناك صعوبات كثيرة أبرزها ما يتعرض له الجيش العثمانى فى حالة مقدمه من سوريا إلى الحدود المصرية ، وإنه عندما يصل إلى طرابلس منهك القوى يمكن أن يتلقاه الجيش الإيطالى المستريح ويفتك به فتكا بالغاً .

أما إذا استخدمت الدولة العثمانية الإسكندرية ففى هذه الحالة يمكن أن تعد إيطاليا الإسكندرية معادية لها . والحقيقة أن الدولة العثمانية نشطت فى إرسال سفنها إلى الإسكندرية كما أخذت المخابرات الإيطالية بدورها تنشط فى تعقب التحركات العثمانية ووصلت التقارير إلى الحكومة الإيطالية بأن ثلاثة قطارات خاصة تحمل مؤنا وذخيرة أخذت من السفن العثمانية واتجهت عبر طريق مربوط الحديدى ، كما تعقبت المخابرات الإيطالية قوافل الإمدادات التى ترسل إلى ليبيا عن طريق مصر[٢٥] ، وكان من الواضح اتجاه الدولة العثمانية

إلى استخدام هذا الخط الذى كان يمتلكه الخديوى عباس حلمى الثانى ، لتنظيم حركة البدو فى الداخل ضد الإيطاليين[٢٦].

كما أخذت الحكومة الإيطالية تحتج على سماح السلطات المصرية لجماعة من البدو والضباط والأتراك باختراق الحدود إلى برقة وطرابلس . وعلى الرغم من تأجج الحماسة الوطنية تأييداً للدولة العثمانية فقد كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الظرف الدقيق سلبيًا صرفًا تركت الأمور لانجلترا ولممثلها فى مصر اللورد كتشنر تتصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء ، ورأت انجلترا أن تعلن حياد مصر فى الحرب وأصدرت بالفعل تعليماتها إلى قائد القوات الإيطالية المحاربة بأن المياه الإقليمية المصرية تعتبر مياها محايدة ، ومن ناحية أخرى فإن السلطات البريطانية تعهدت إزاء إيطاليا بأنها لن تسمح باتخاذ مصر قاعدة العمليات العسكرية[٢٧] .

وعلى الرغم من أن بعض المدرعات التركية وصلت إلى الموانى المصرية فعلا، فان الحكومة الإيطالية لم تقدم مع ذلك على محاصرة أى ميناء مصرى وهى لم تفعل ذلك مجاملة للانجليز، أو بالأحرى اطمئنانا على موقف الانجليز[٢٨] ، كم ابلغ كتشنر السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية أن مصر تسير عكس قواعد الحياد الدولى، كما أن الأمور تسير على ما يرام باستثناء واضح وهو أن السفن العثمانية تبقى فى الموانى المصرية أكثر من أربعة وعشرين ساعة ، وأعرب عن أمله فى ألا تعترض الحكومة الإيطالية على ذلك تجنبًا لدواعى الإحراج مع الدولة العثمانية ويلاحظ بصدد ذلك أن الحكومة العثمانية أخذت ترسل قواتها عن طريق العقبة وليس عن طريق السويس[٢٩] وأكثر من ذلك فقد طلبت بريطانيا من السفن المصرية الواقفة فى نطاق العمليات العسكرية بين تركيا وإيطاليا ان تتميز بأعلام خاصة نظراً للتشابه بين العلمين المصرى والتركى[٣٠] وصدرت الأوامر المشددة للسفن العثمانية الراسية فى موانى القناة بمغادرتها فورًا وأن عليها أن تلتزم بالقواعد المعمول بها بموجب نص المادة الرابعة من اتفاقية قناة السويس، أما بالنسبة للموانى الأخرى فقد

أعطيت لها مهلة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة وألا يجوز للسلطات المصرية فى حالة بقاءها لمدة أطول من ذلك أن تقوم بنزع أسلحتها[٣١].

وقد أثار اعتراف الحكومة بالحياد الذى فرضته انجلترا على مصر ثائرة الرأى العام المصرى الذى اعتبر أن مصر فى حالة حرب فعلية وليست فى حالة حياد وأنه سواء مر الجيش العثمانى من مصر أو لم يمر منها فمصر فى حالة حرب طبقًا للقوانين الدولية. ولما كانت مصر تابعة للدولة وخاضعة لسيادتها باعتراف انجلترا ذاتها قبل أية دولة أخرى بل وبدفاعها عن هذه السيادة فى مواقف عديدة أمام الدول الأخرى ، بصرف النظر عن أن هذا الدفاع كان فى تلك المواقف فى مصلحة انجلترا ، فإن إعلان مصر الحرب على إيطاليا أمر ضرورى تقتضيه ظروف تبعية مصر للدولة ، فضلاً عن أن مصر لا تملك أن تضع نفسها على الحياد لأنها ليست بدولة طالما هى قانونًا خاضعة للدولة العثمانية[٣٢] وطالب المصريون إرسال المدد والذخيرة من مصر وعن طريقها إلى طرابلس ومقاطعة الإيطاليين وضرورة إجلائهم من البلاد وأنه لا ينبغى على انجلترا أن تعارض فى الحالة الأولى وألا تعارض ألمانيا - حليفة إيطاليا - فى الحالة الثانية[٣٣] .

ومع هذا الموقف الوطنى الذى أبداه المصريون إلا أن الحكومة المصرية الخاضعة لسلطات الاحتلال أخذت تتقاعس عن شد أزر الليبيين خاصة بعد توقيع الصلح مع الدولة العثمانية ، فقامت بمصادرة الصحف الوطنية وحذرتها من الحث على الجهاد أو الدعوة للتطوع فى صفوف المجاهدين[٣٤]. ولكن الحكومة المصرية فشلت مع ذلك فى مراقبة الحدود المصرية الطرابلسية نظراً لامتداد هذه الحدود إلى مسافات طويلة من ناحية وللعلاقات الثابتة الدائمة ومنها علاقات التزاوج بين عرب طرابلس وبدو مصر من ناحية أخرى[٣٥] فاستمرت المساعدات المصرية تصل إلى المجاهدين فى ليبيا رغم الظروف الصعبة التى كانت تجتازها قوافل الإمدادات.

وحاول الوطنيون فى مصر - رغم ظروف الاحتلال القائم فى البلاد - استمالة الحكومة المصرية للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية مستخدمين فى ذلك جميع الوسائل وحفلت الصحافة الوطنية بالأسانيد القانونية التى تبرر وقوف مصر إلى جانب الدولة العثمانية ، فعلى الرغم من أن مصر كانت محتلة من قبل الانجليز فعليًا إلا أن انجلترا كانت تعترف فى نفس الوقت بحق السيادة السياسية للدولة العثمانية - أى أن مصر تتبع الدولة العثمانية فى سياستها الخارجية وعلى هذا الأساس يتحتم على الحكومة المصرية عند إعلان الحرب أن تتخذ كل الوسائل القانونية التى يقضى بها نظام الحرب فى كل دولة محاربة ولكن الحكومة المصرية لم تقدم على شئ من ذلك ، فضلاً عن أن مصر لم يكن لها من السيادة الخارجية التى تستطيع معها أن تبلغ أيا من الدولتين - إيطاليا والدولة العثمانية - أنها على الحياد .

والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تعلن الحكومة المصرية بقيام الحرب بينها وبين إيطاليا، وأغلب الظن أنها كانت لا تريد أن تدخل المسألة فى نطاق دولى واسع لن يكون كما قدرت الدولة العثمانية فى صالحها، ويبدو أن إيطاليا نفسها كانت ترحب بأن يكون موقف مصر استثناء على الرغم من خضوع مصر للسيادة العثمانية بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وذلك حتى لا تشتبك مصلحتها مع مصلحة الانجليز المحتلين لمصر(٣٦).

وهكذا قدر لمصر فى خلال الحرب الطرابلسية أن تكون بإتفاق كل من بريطانيا و إيطاليا غير محاربة وفى نفس الوقت ليست محايدة حيادًا تامًا . كما أن عدم إعلان الدولة العثمانية لمصر بحربها مع إيطاليا أثر تأثيراً كبيراً فى الموقف . إذ لم يكن بوسع الدولة العثمانية المطالبة بتنفيذ الاتفاقية الخاصة التى توجب على مصر أن تقدم للدولة العثمانية جنودًا للقتال فى حالة اشتباكها فى القتال طالما أن مصر لم تعلن بهذه الحرب رسميًا(٣٧) . وعلى هذا الأساس يبقى الإيطاليون فى مصر يتمتعون بكافة الامتيازات والحقوق المخولة لهم دون حاجة إلى حماية دولة أخرى .

إن المشكلة التى واجهت الحكومة المصرية أنها كانت حائرة فى التوفيق بين الواجبات الناشئة عن تبعيتها للدولة العثمانية وبين ما يفرضه الاحتلال عليها من تصرفات . أو بتعبير آخر أن ذا حق على مصر يطالبها بتنفيذه وذا قوة غاصبة مستقر فى مصر يمنعها من أداء الحق ، فكيف يمكن التوفيق ؟

ولما كانت التبعية العثمانية قانونية والاحتلال الفعلى غير قانونى ، فعلى هذا الأساس لا يمكن معارضة الالتزامات الناشئة عن التبعية بالاحتلال ، ولكن بطبيعة الحال كان ذلك من الوجهة النظرية وليس من الوجهة العملية أو الفعلية ، ومع ذلك فنحن لو تماشينا بعض الشئ مع هذا الأساس النظرى يمكن القول أنه طالما أعلنت الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فيتحتم على الحكومة المصرية اتخاذ خطة إزاء تلك الحرب ،ولكن الموقف يتعقد نتيجة أنه على الرغم من أن وضع مصر القانونى هو أنها مستقلة استقلالاً إداريًا إلا أنها فى نفس الوقت تابعة فى السيادة الخارجية وبعض السيادة الداخلية للدولة العثمانية فضلاً عن أنها محتلة احتلالاً فعليًا من بريطانيا .

ويمكن أن يتضح الموقف أكثر بأن الدولة العثمانية دولة محاربة ، وبريطانيا المحتلة لمصر على الحياد من هذه الحرب ، والموضوع الذى يمكن إثارته ماذا يمكن أن يكون موقف الحكومة المصرية إزاء ذلك ؟

وللإجابة على ذلك نستطيع أن نقول إن نظام الحرب نظام مقرر بالقانون الدولى وهو يقضى بأن التابع يعطى حكم متبوعه متى أعلنت الحرب ، أى أنه إذا كان المتبوع محاربًا، فالتابع محارب وإن كان المتبوع على الحياد فالتابع كذلك، ولما كان الاحتلال البريطانى لمصر لم يؤثر – نظرياً – فى تبعية مصر للدولة العثمانية فإنه بمجرد إعلان الدولة العثمانية للحرب فإن ذلك يعتبر بمثابة إعلان مصر للحرب أيضاً طالما كانت سيادة مصر الخارجية فى يد الدولة العثمانية، وإن إبلاغ إعلان الحرب إلى مصر هو فى حد ذاته مطالبة صريحة من الدولة العثمانية لمصر بالاستعداد لتنفيذ جميع الواجبات المفروضة عليه من قبل الدولة، وهذا يعنى أن الحكومة المصرية يمكنها بوصفها تابعة قانونًا للحكومة

العثمانية أن تجعل تحت طلب الدولة العدد المقرر من الجنود للاشتراك مع الجيش العثمانى فى حالتى الدفاع والهجوم ، كما أنه عليها أن تقطع علاقاتها مع قناصل إيطاليا الموجودين فى مصر وعليها أن تستعد لتنفيذ ما قد يطلب منها من الإجراءات العسكرية التى ترى الدولة العثمانية تطبيقها لظروف الحرب، وتكون داخلة فى نطاق سيادتها ويدخل فى ذلك إطفاء فنارات الموانى المصرية، ما عدا فنارات الموانى الدولية كميناء بورسعيد والسويس ، إذ أنهما يعطيان قانونًا حكم الحياد الذى عليه قناة السويس وغير ذلك مما تستدعيه الاحتياطيات العسكرية، فإذا لم تفعل مصر فإنها تعد منشقة عن الدولة العثمانية ناقضة لعهودها معها، ولكن بطبيعة الحال إن موقف الحكومة المصرية الفعلى كان مرتبطًا ارتباطاً كبيراً بموقف سلطات الاحتلال فى مصر، ويمكن على هذا الأساس أن نعلل تقاعس الحكومة المصرية عن تأييد الدولة العثمانية بأنها لم تكن حرة التصرف فى بلادها بل كانت مغلولة اليد عن العمل، بالاحتلال الفعلى، الذى كان من حق السيادة التركية أن تمليه على مصر حفظًا لسيادتها وخروجاً من جعل هذه السيادة الخارجية سيادة اسمية ، وأن مصر متى أعلنت الحرب باعتبارها تابعة للدولة جاز لإيطاليا فى هذه الحالة مهاجمة الموانى المصرية كما تهاجم موانى ليبيا ، وفى هذه الحالة ستدخل بريطانيا الحرب لحماية احتلالها .

وكان من المفروض كذلك على مصر بحكم تبعيتها للدولة العثمانية أن تقطع علاقاتها بالوكالة الإيطالية أسوة بما فعلت أثناء الحرب اليونانية العثمانية سنة ١٨٩٧ ، حينما قطعت علاقاتها باليونان ، غير أن اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر أرجأ القرار النهائى الخاص بهذا الموضوع ريثما يستشير فى ذلك وزارة الخارجية البريطانية . هذا على الرغم من أنه لم يحدث شئ فى مصر يستوجب تصرفاً من نوع جديد منذ وقوع الحرب اليونانية العثمانية فيما عدا توقيع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ .

ولكن بريطانيا كانت تخشى بما يحتمل أن تأتى به الحرب الإيطالية العثمانية

بمشكلة لم تكن تخشى على نفسها منها خلال الحرب اليونانية العثمانية ، وهى أن إيطاليا يمكن إذا وقفت مصر موقفاً معادياً أن تقوم بالاعتداء عليها وسوف يؤدى ذلك بانجلترا وهى محتلة مصر فعلاً إلى محاربة الدولة المعتدية ، ومن هنا يمكن أن يتسع نطاق الحرب وتصبح المشكلة دولية مليئة بالأخطار[٣٨] ، وهذه هى الإجابة الصحيحة لسؤال فرض نفسه فى ذلك الوقت حول عدم وقوف إنجلترا فى الحرب الطرابلسية مثل الموقف الذى وقفته فى الحرب اليونانية العثمانية ، لأن اليونان لم تكن دولة قوية يمكنها أن تحارب مصر و الدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا .

وعلى الرغم من أن كتشنر لم يعترض على طلب الحكومة المصرية بأن يعهد بالمصالح الإيطالية فى مصر إلى دولة أخرى ، إلا أن الوضع استمر على بقاء الوكالة الإيطالية قائمة بعد احتجاج الحكومة الإيطالية لدى بريطانيا بأن انسحاب الوكالة الإيطالية من مصر يمكن أن يعتبر نصراً أدبيًا للحكومة العثمانية خاصة بعد أن أخطر كتشنر اللورد جراى وزير الخارجية البريطانية بأن الصدر الأعظم أبلغ خديوى مصر بأن الوكالة الألمانية فى الآستانة تولت رعاية المصالح الإيطالية[٣٩] ، ويطالبه أن يفعل ذلك أيضا ، أى أن يعهد إلى الوكالة الألمانية حماية للمصالح الإيطالية ، مما كان سببًا لاحتجاج السفير الإيطالى فى لندن الذى عد ذلك مناورة سياسية تقوم بها الدولة العثمانية مؤكداً أن حقوق تعيين الممثلين الأجانب فى مصر هى من حقوق الخديوى وليست من حقوق السلطان[٤٠] .

اقتضى وضع مصر إذن أن تقف على الحياد ولكن ذلك لا يعنى أن مصر كانت تملك استقلالاً خارجيًا يرقى بها إلى مستوى اختيار الموقف الذى تريده نظراً لتبعيتها للدولة العثمانية من ناحية واحتلالها من ناحية أخرى ، وإنما دللت فقط على موقف الحياد تحت ضغط سلطات الاحتلال ، وأصبح من الواضح أن مصر، على الرغم من أنها من الناحية القانونية، جزء من الإمبراطورية العثمانية إلا أنها من الناحية الفعلية جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، والأمر الذى لا

مراء فيه أن الحرب الإيطالية الليبية كشفت سلطات الاحتلال فى مصر ، كما كشفتها بعد ذلك الحرب العالمية الأولى فى أن الانجليز لا يحتلون مصر بمثابة ممثلين للسلطان العثمانى أو الخديوى وإنما ممثلين للمصالح الأوربية بصفة عامة والمصالح الانجليزية بصفة خاصة (٤١) .

وبطبيعة الحال لم يكن موقف مصر مما يبتهج له، إذ أنه يدل على عدم وجود كيان لمصر فى العالم الخارجى، ومع ذلك فقد اعترف بهذا الموقف كل من الدولة العثمانية وانجلترا وإيطاليا، والسبب فى ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه الدول رأت فى موقف مصر صعوبة لا يمكن حلها فآثرت التجاوز عن الوضع القانونى الخاص بها .

فالدولة العثمانية لم ترسل لمصر إعلانًا بحربها مع إيطاليا مخافة على حقوقها من الضياع ، وأما الحكومة المصرية فعلى الرغم من أن تبعيتها للدولة؛ كانت تقتضى بأن تكون محاربة معها فإن الحكومة المصرية لم تشارك مشاركة رسمية فى هذه الحرب على الرغم مما نادى به كثير من الكتاب بأن تقوم الحكومة بكل ما يفرضه عليها مركزها الذى حددته الفرمانات قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة. والحقيقة أن مصر لم تستطع أن تعلن حيادها وقام بذلك بالنيابة عنها انجلترا وإيطاليا اللتان اعتبرتا مصر على الحياد . واضطرت الحكومة المصرية أن تصدر تعليماتها إلى قوات الحدود بضرورة حمل الفريقين المتحاربين على احترام حياد مصر وأن لا تدع شيئاً يدخل طرابلس من البضائع التى تعتبر من مواد الحرب والتركز بقواتها فى جهة السلوم (٤٢) .

ورأت الحكومة البريطانية من ناحيتها أن تستفيد من وقوع الحرب فى ممارسة السيطرة على بعض المواقع والحصول على تنازل عنها سواء من الدولة العثمانية أو إيطاليا، وكان أول ما تحصلت عليه من ذلك ضم ميناء السلوم وخليج السلوم إلى مصر، وتم ذلك بموافقة الدولة العثمانية التى كانت ترى من مصلحتها بطبيعة الحال أن تبعد هذه المناطق عن الاحتلال الإيطالى ، وقد

احتجت إيطاليا على ذلك مدعية أن ما أقدمت عليه بريطانيا يُعد اعتداءً صريحًا على أطماعها باعتبار خليج السلوم جزء من ولاية برقة[٤٣] . ومن ناحية أخرى حصلت بريطانيا على ميناء طبرق نظير تسهيل عملية الاحتلال الإيطالى لليبيا[٤٤].

ولما كانت بريطانيا تخشى على مصالحها فى البحر الأحمر وقناة السويس نتيجة للصراع الناشب بين الدولة العثمانية وإيطاليا ، فقد طلبت من الحكومة الإيطالية ضمان حياد البحر الأحمر نظير أن تضمن لها بالتالى ألا ترسل الدولة العثمانية أسلحة حرب عن طريق خط حديد الحجاز أو قناة السويس ، وبالفعل وافقت الحكومة الإيطالية على ذلك اطمئنانًا إلى موقف الانجليز[٤٥].

والجدير بالذكر أن بعض الساسة الانجليز رأوا أثناء قيام الحرب أن الفرصة سانحة لكى تستغل هذه الحرب لضم مصر إلى المستعمرات البريطانية نهائيا بمعنى إلغاء السيادة العثمانية على مصر ، ولكن رفضت هذه الفكرة من أساسها حتى لا تجر بريطانيا على نفسها سخط المسلمين فى العالم الإسلامى[٤٦].

هذا هو الموقف الرسمى الذى وقفته السياسة البريطانية على المستوى الدولى فى علاقاتها بالدولة العثمانية وإيطاليا. أما على المستوى الشعبى فى مصر فقد كان موقف الحكومة البريطانية فى غاية من الدهاء إذ أوضح اللورد كتشنر صراحة أن إيطاليا معتدية على الدولة العثمانية من غير حق . وقامت فى مصر حركة كبيرة لجمع التبرعات للدولة العثمانية إعانة لها على تحمل نفقات الحرب، وشجع اللورد كتشنر هذه الحركة بل وشارك بالتبرع فيها، وكان أمراء الأسرة المالكة فى مصر على رأس الوفود التي تنتقل فى الأقاليم لجمع التبرعات، فكان ذلك دافعاً للناس على البذل بسخاء لأنهم رأوا الحكومة لا تعارض وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطانى نفسه يشجع ويشترك .

ولقيت الدعوة لدولة الخلافة وقتذاك آذانا صاغية من الجميع، وكما يقول الدكتور هيكل فى مذكراته أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة

بالتبرعات إلى المنصورة فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهبًا، وحدث مثل ذلك فى غير الدقهلية من مديريات مصر . وكان الناس ينظرون إلى موقف انجلترا من هذه الحركة دهشين ، كيف تشجع دولة إسلامية على دولة مسيحية !! ولكن بطبيعة الحال فإن السياسة البريطانية لم تذهب إلى أبعد من هذا ، فكما سبق أن ذكرنا أنها لم تسمح باشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب ! ولم تسمح بمرور الجيوش العثمانية من الأراضى المصرية متعللة فى هذا وذاك بأن مصر مستقلة استقلالاً داخليًا عن تركيا ، وأنه إذا اشتركت الحكومة المصرية فى الحرب فإن هذا الاشتراك لن يقف عند الجناية على استقلال مصر بل سيؤدى بانجلترا ، ولها فى مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، أن تتهم بالخروج عن الحياد وبالتالى الاشتراك فى حرب ضد إيطاليا ليس لها فيها من مسوغ .

كان موقف سلطات الاحتلال إزاء اندفاعة الوطنيين لنجدة دولة الخلافة الإسلامية ينطوى على الكثير من الحرص ، فالانجليز كانوا يعملون على عدم التعرض للمسألة الدينية لما قد يؤدى إليه ذلك من مساس بوضع بريطانيا ليس فى مصر فحسب وإنما فى مستعمراتها الإسلامية الأخرى . ولكن السياسة البريطانية مع ذلك لم تذهب فى التأييد إلى أبعد من ذلك فهى تقاوم الحركات الفعلية التى تؤثر على مركزها مقاومة مستترة .

ويذكر أحمد شفيق باشا فى مذكراته بصدد ذلك أنه فى أوائل هذه الحرب ذهب وفد من كبار المصريين إلى اللورد كتشنر يطلب منه إرسال بعض فرق الجيش المصرى لمساعدة الأتراك ، فأجابهم أنه على الرغم من اقتناعه بسلامة الفكرة إلا أنه من الصعب أن يوجد جنود آخرون ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم ، وعلى ذلك فإنه سيضطر فى هذه الحالة إلى أن يطلب من الحكومة البريطانية أن ترسل لمصر جنودًا من الانجليز، وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستعدًا لزيادة القوات الاحتلال فى مصر .

وتكررت مواقف متشابهة حينما ذهب جماعة من الضباط المصريين وطلبوا

منه السماح لهم بالتطوع فى الجيش العثمانى فأبدى استعداده لإجابة طلبهم بشرط أن يحل محلهم ضباطًا آخرون ، بمعنى أنهم عند العودة يجدون أنفسهم فى سجلات الاستيداع، وعندما طلب منه زعماء البدو من " أولاد على " تجنيدهم للحرب وافق على ذلك على أن يطبق عليهم من الآن فصاعدا قانون القرعة العسكرية التى كانوا يتمتعون بالإعفاء منها ، وبذلك استطاع اللورد كتشنر بهذا الدهاء أن يتخلص من طلبات كثيرة (٤٧) .

واستهلت سنة ١٩١٢، والحرب الطرابلسية على أشدها ، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين فى طرابلس تمدهم بالعون والمال والتأييد، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة فى مقاومة العدوان الإيطالى ما زاد إعجاب العالم بهم ودل على أن روح الحرية كامنة فى نفوس الشرقيين(٤٨).

وتأثرت الحركة الوطنية فى مصر تأثرًا بالحرب، وظهر ذلك فى الأحزاب السياسية التى كانت قائمة فى مصر فى هذه الفترة، وكلها اتخذت موقف التأييد للدولة العثمانية ، فالحزب الوطنى بزعامة محمد فريد كان يجد فى اشتراك مصر فى هذه الحرب وسيلة لمصر لكى تتخلص من الاحتلال البريطانى ، وكان المصريون يجدون فى ضياع طرابلس ضياعاً لآمالهم فى المستقبل، وأن دفاعهم عن طرابلس إنما هو فى نفس الوقت دفاع عن مصر وليس تعصبًا أعمى . لأنه إذا كانت إيطاليا التى لم تحتل طرابلس قبل الآن ستأخذ بمجرد موافقة الدول على أخذها عملاً بمبدأ التعويض ، فماذا تصنع انجلترا بمصر وقد احتلتها أكثر من ربع قرن إذا رأت من تركيا تخاذلاً أمام اعتداء إيطاليا ومن المصريين سكوتاً واستسلامًا لذلك البلاء الواقع . وأنه لما كان استقلال مصر الذى اغتصبته انجلترا متوقف على اتصال مصر بالدولة العثمانية فإن من مصلحة المصريين الدفاع عن ذلك الاستقلال والاتصال بالدولة العثمانية لأن فيه دفاعا عن هذا الاستقلال المسلوب، وليس كما تتهم أوربا المصريين بأنهم يحبون الاستعباد بقصد إضعاف الروابط بينهم وبين الدولة العثمانية(٤٩) ، وبقاء طرابلس فى يد الدولة العثمانية له علاقة كبيرة بنجاح مصر ، وضياع طرابلس فيه القضاء على

مستقبل مصر السياسى والاقتصادي وأكد الكثيرون أن نيل مصر الاستقلال متوقف على استطاعة الدولة العثمانية الدفاع عن مصر، وأن استيلاء الإيطاليين على طرابلس يفتح باب المسألة المصرية فى ظروف هى أسوأ ما تكون على مصر ومستقبلها، وأخطر على استقلالها لأنها تكون أكبر فرصة لضم انجلترا لمصر والسودان عملاً بمبدأ التعويض. وعلى ذلك إذا تطوعت الأمة المصرية جميعها فى هذه الحرب فإنها تتطوع دفاعًا عن حياتها ومستقبلها واستقلالها .

وكان حزب الأمة مندفعًا فى تيار مساعدة الدولة العثمانية اندفاعا قويا على الرغم من اتخاذ أحمد لطفى السيد، رئيس تحرير الجريدة المعبرة عن لسان الحزب، موقفًا مضادًا فإنه رغم تعاطفه مع الدولة العثمانية إلا أنه كان يرى أن مساعدة المصريين لها لن تجدى ، وربما أضرت مصر أكثر مما أفادتها. وظهرت آراء لطفى السيد بينما كان المصريون فى الطفرة الأولى من الاندفاع القوى لمعاونة دولة الخلافة الإسلامية عقب نشوب الحرب مباشرة . وهذه الآراء عبر عنها فى مقالات ثلاث تصدرت الجريدة فى ثلاثة أيام متعاقبة بعنوان " سياسة المنافع لا سياسة العواطف "، ودعى لطفى السيد فى هذه المقالات الذائعة الصيت المصريين إلى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب ، وإلى الضن بأموالهم أن تبعثر فى سبيل قلما تفيد بلادهم منه . ويذكرهم بأن من الخير أن يبدلوا هذه الأموال لخير مصر وإنشاء المرافق النافعة لأبناء الوطن لشدة حاجة مصر إلى الإصلاح . ونعى لطفى السيد على الأمير عمر طوسون الذى كان متزعما اللجنة العليا للاكتتابات اجتماعه يبعض عمد الأعراب للمداولة فى نصرة المجاهدين ، وأكد بأن كل حركة من حركات التشيع للدولة العثمانية أو إظهار المساعدة لها من شأنها أن تزيد مركز مصر ارتباكًا على ارتباك ، وأنه من العبث أن يكون المرء غريقًا ثم هو يتشبث بمساعدة غير مساعدة لا تنفع ولكنها تضر بصاحبها ضرراً بليغاً لأن مصر رضيت أم كرهت أصبحت على الحياد وأنه من المفيد أن تصرف الأموال أولاً للحصول على وجود

سياسى لمصر ، وأن مصر ليست فى حالتها الحاضرة بقادرة على نصرة الطرابلسيين أو العثمانيين كما أنه من المؤكد أن الاحتلال البريطانى الرابض فى مصر لن يسمح لها بتقديم هذه المساعدة[٥٠].

أثارت هذه المقالات موجة شديدة من الاستياء لدى الرأى العام المصرى على لطفى السيد ووصل الأمر إلى طعن جارف إذ اتهمه البعض بالكفر والإلحاد. ومع إيمان لطفى السيد بهذه الآراء إيمانًا ثابتا إلا انه لم يستطع مع ذلك أن يستميل أو يقنع أصدقاءه فى حزب الأمة بمناصرته فى موقفه ، وإنما اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام. أو بمعنى اصح فإن الحزب خشى مواجهة الرأى العام فنكص ولم يتابع لطفى السيد ولم يناصره مما اضطره للانسحاب من الميدان وترك الجريدة التى كان يتولى أمرها الآخرين[٥١] .

والواقع أن لطفى السيد كان يعكس آراءه الخاصة بمعارضة فكرة الجامعة الإسلامية؛ باعتبارها ضارة بالحركة الوطنية فى مصر وأن على المصريين ألا يجعلوا الدين فى هذه الظروف قاعدة لأعمالهم السياسية والأجدر بالمصريين أن ينفوا كل تهم التعصب الدينى لأن ذلك من الذرائع التى يتذرع بها الانجليز لإطالة مدة بقائهم فى مصر ، وأنه من الخطر أن تنادى الصحف بالجهاد والحث عليه لأن هذه الدعوة تخيف أوروبا بالشكل الذى يمكن أن تستهل معه حل المسألة المصرية حلاً نهائيًا ضد مصلحة المصريين و الدولة العثمانية .

وليس من شك فى أن لطفى السيد نظر إلى المشكلة نظرة موضوعية وكان يدرك أن الاندفاع العاطفى ليس له فائدة تذكر فواقع الأمر أن مصر لن تستطيع أن تساعد الدولة العثمانية بحكم بعد المسافة وعدم إمكان وصول النجدات المصرية فى حالة تمكنها من الحرب، وأن النجدات المصرية ستفتقر بالضرورة إلى السلاح لظروف الاحتلال الانجليزى القابض فى مصر على كل شئ ، وأكد لطفى السيد أن الشئ الوحيد الذى يمكن أن تساعد به مصر هو إعانة المنكوبين بالقحط ، وعلى الرغم من أن هذه المساعدة يمكن اعتبارها مساعدة

إنسانية خالية من كل تعصب دينى إلا أن الاندفاع الذى سارت فيه الصحافة الوطنية فى مصر جعلت إيطاليا تعمل على تركيز جهودها إلى قطع الطريق بينما كان من الاجدى أن تتم هذه المساعدات فى تكتم حتى لا تلفت الأنظار إليها .

وعلى الرغم مما حاوله كُتَّاب الاستعمار من اتهام المصريين بالتعصب الدينى إلا أن الواقع أن حركة المصريين وإن اتخذت الشكل الدينى ظاهريا فإنها كانت فى حقيقتها بعيدة كل البعد عن كل تعصب دينى ، وإنما كانت مجرد تعاطفاً روحياً مع دولة الخلافة الإسلامية من ناحية وتعاطفًا مع ليبيا التى تربطها بمصر رابطة الأخوة والجوار من ناحية أخرى، بدليل أن مصر لم تتخذ مثل هذا الموقف عندما سقطت مراكش فى أيدى الفرنسيين أو عندما تهاوت فارس – وهى دولة إسلامية كبرى – على أيدى الاستعمار الانجليزى أو الروسى، كما أن مساعدة المصريين للدولة العثمانية لم تكن كما فسرها البعض مكايدة للانجليز المحتلين مصر ، ويمكن التدليل على ذلك بأن اللجنة العليا لجمع الاكتتابات للدولة العثمانية والتى كان يرأسها الأمير عمر طوسون أرسلت تطلب مساندة وزارة الخارجية البريطانية ، وأعلنت استياءها واستياء الأمة المصرية التى ترى سلامة الخلافة الإسلامية فى سلامة الدولة العثمانية ، وأنه على الرغم من تخلى الدول الكبرى عن التدخل فى هذا الحادث فإن المصريين مازالوا ينظرون إلى الحكومة البريطانية بأهمية تدخلها لإنهاء الأزمة باعتبارها دولة تحت رايتها من الرعايا المسلمين أكبر مما عند غيرها ، وهذه البرقية وإن دللت على أن المصريين لم يساندوا الدولة العثمانية مكايدة لانجلترا المحتلة فإنه لا يمكن أن يفسر فى الدوائر السياسية الرسمية إلا أن المصريين راضون عن حالتهم الحاضرة[٥٢] ، فهل يمكن أن نفسر ذلك بأن عاطفة الولاء للخلافة الإسلامية طغت على الحركة الوطنية فى مصر ؟ أم انه لم يكن هناك فى ذلك الوقت خطًا فاصلاً بين الاتجاهين .

تعرضت حركة الاندفاع الوطنى لمساندة المجاهدين فى ليبيا لقوى مضادة

تزعمها أحمد لطفى السيد فى آرائه التى نادى بها ، كما تعرضت أيضًا لتأثير صحافة الاحتلال وأبرزها جريدة المقطم التى حاولت طيلة سنوات القتال أن تثبط العزيمة فقد حمل المقطم على التبرعات مؤكدًا أن طرابلس ولاية فقيرة لا داعى أن تبذل من أجلها حياة جندى واحد ولا فى الدفاع عنها خمسين ألف جنيهًا فى الشهر وأن دخلها لايكاد يكفى نفقاتها(٥٣) .

أما الخديوى عباس حلمى الثانى فقد وقف موقفًا مترددًا من الحرب الطرابلسية ، ففى بداية الحرب سهل إرسال الإعانات والبعثات الطبية إلى المجاهدين فى طرابلس وربما كان يهدف بهذه المساعدة معارضة سلطات الاحتلال الانجليزى فى مصر، ولكن على أثر تحول الحرب إلى صالح الإيطاليين فى طرابلس تغير موقفه تبعًا لذلك وعمل على وقف المساعدات كما منعت بعثات الهلال الأحمر العائدة من الوصول بالجرحى إلى مصر(٥٤) .

وعلى أثر انسحاب الدولة العثمانية من الحرب بعد توقيعها معاهدة أوشى - لوزان فى أكتوبر ١٩١٢ اشتدت حركة المكافحة ضد الإيطاليين وقامت هذه الحركة على كاهل الإمارة السنوسية بزعامة أحمد السنوسى الكبير، ويتضح من الوثائق التى تناولناها استغلال الحكومة الإيطالية للخديوى عباس حلمى الثانى بهدف الوقيعة بين الزعماء السنوسيين، بمعنى أن ينتهز الخديوى فرصة الصراع حول السلطة بين الزعماء السنوسيين ليستميل نفراً منهم لعقد الصلح مع إيطاليا، ووعدته إيطاليا نظير قيامه بهذه الوساطة بشراء خط حديد مريوط الذى كان يمتلكه وأن يعهد بالامتياز إلى إحدى البنوك الإيطالية بالثمن الذى يريده .

وكان بيع سكة حديد مريوط مهم بالنسبة لإيطاليا لأنه يمكنها من أن تمنع وصول الإمدادات التركية عن طريقه إلى المجاهدين فى الداخل ، وكان الخديوى يتجه فعلاً إلى بيع سكة حديد مريوط وهنالك عدة مشروعات اتفاقيات عقدها الخديوى مع بعض الشركات الإيطالية والألمانية، وتوجد مجموعة من

المراسلات الخاصة بين الخديوى وبين Italian Syndicate ومراسلات أخرى مع بنك درسدن الألمانى Dresden خاصة بهذا الموضوع . وكان الخديوى يتحصل على خط مريوط منذ عام ١٨٩٩ وقد عارضت الحكومة المصرية – بضغط من سلطات الاحتلال – الخديوى فى بيع هذا الخط لأن الحكومة البريطانية كانت تعارض أن تحصل إيطاليا على نفوذ باستحواذها عليه ، وحذر اللورد كتشنر الخديوى من بيع هذا الخط سواء إلى بنك روما أو بنك درسدن(٥٥). وكان تحذير اللورد كتشنر بعد أن اكتشفت السلطات البريطانية اتجاه الخديوى فعلاً إلى بيع الخط إلى إحدى الشركات الإيطالية ، وحصول الشركة على امتياز بامتداد الخط الحديدى إلى حدود طرابلس فى السلوم ، واضطر الخديوى على أثر تهديد كتشنر وإحراج مركزه من إعلان إلغاء عقد البيع وتنازله للحكومة المصرية عن الخط الحديدى الذى انتقل إلى ملكيتها نظير ثمن دفع له فى ذلك الحين.

كما فشلت وساطة الخديوى لدى السنوسيين الذين استقر رأيهم على مواصلة القتال حتى إجلاء القوات الإيطالية عن الأراضى الليبية وظهر تردد الخديوى واضحاً من الحرب وبدأ يصرح عند حدوث مفاوضات الصلح التى أجريت بين الدولة العثمانية وإيطاليا أن موقفه سيصبح حرجاً فى تقديم المساعدة للسنوسيين فى حالة مصالحة الدولة العثمانية لإيطاليا . وتؤكد بعض المصادر أن إيطاليا عملت على اجتذاب الخديوى إلى جانبها وكان سبيلها إلى ذلك أحد أفراد الأسرة المالكة الذى تلقى ثقافته فى إيطاليا وهو الأمير أحمد فؤاد الذى أصبح فيما بعد ملكًا على مصر باسم فؤاد الأول ، وقد وعد إيطاليا بأن توليه إمارة طرابلس، وبسبب هذا الوعد عمل الأمير على التوفيق بين الخديوى عباس حلمى الثانى وبين ملك إيطاليا وتمت زيارة الخديوى لروما بموافقة الأمير أحمد فؤاد .

والواقع أننا لم نعثر على وثائق خاصة ، تؤكد وجود اتفاق من مثل هذا النوع، كما أنه لا توجد تفصيلات خاصة بهذا الموضوع إلا ما رددته بعض الصحف

الفرنسية والألمانية خاصة بهذا الموضوع .

وبعد توقيع معاهدة أوشى ـ لوزان وفى أثناء حركة الكفاح الوطنى الليبى طلبت إيطاليا من السيد أحمد الشريف أن يدخل معها فى مفاوضات للصلح، واشترطت على نفسها ضمان كيانه كأمير للبلاد تحت حمايتها أو انتدابها وتتفق معه فى منطقة نفوذ تحدد لسلطانه وتحتفظ هى بالموانى والثغور الساحلية ، ولكن السيد أحمد الشريف رفض هذه العروض برمتها ، وعندما فشلت الوفود الإيطالية فى إقناع الأمير ، وبعد ما تحقق لإيطاليا عدم جدوى استمالته إليها عادت إلى استغلال الخديوى عباس لينصح السنوسيين بضرورة الإخلاد إلى السكينة وأن يجذل لهم الوعود الطيبة إذا هم قبلوا الأمر الواقع وكفوا عن مواصلة الجهاد ، وقبل الخديوى الوساطة وأرسل إلى السيد أحمد الشريف بالجبل الأخضر فى أواسط عام ١٩١٣ وفداً يحمل كتاباً من الخديوى، وقابل الشيخ الوفد مقابلة حسنة ولكنه أكد أن شروطه للاتفاق مع إيطاليا هى أن يجلوا عن البلاد وليس هناك من سبيل غير هذا السبيل للتفاهم ، وكان ذلك ختام هذه الوساطة وإخفاقها. ويكشف لنا عن دور الخديوى كتابًا كان قد بعث به أحد مبعوثى الخديوى (عزت الجندى) إلى الجنرال إميليو Emilio قائد القوات الإيطالية فى بنغازى وفى هذا الكتاب المؤرخ فى ٨ مايو ١٩١٤ يبدى هذا المبعوث استياءه من الخديوى لأنه لم يمنحه نظير جهوده ما يستحق من مكافأة وهو يلتمس المزيد منها وينعى على الخديوى أنه قصر فى مكافأته رغم الجهود التى بذلها ويعلن فى رسالته انسحابه من خدمة الخديوى مؤكداً للقائد الإيطالى " لولا حبى الزائد وصداقتى العظيمة لسعادتكم ما كنت أخبرتكم بهذه المسألة التى تجعل كل (شريف) يبتعد كلما أمكن عن خدمة من لا يقدرون الخدمة ولا يعرفون قدر الرجال ن ولا يتأخر عن كل خدمة من ورائها تأليف ذات البين بين العرب وإيطاليا كلما سنحت الفرصة لاعتقادى أن هذا فى مصلحة العرب أكثر مما هو فى مصلحة إيطاليا " (٥٦).

وعلى الرغم من كل المعوقات التى حدت من اندفاعة المصريين فقد كان

موقف الشعب المصرى موقف المعاضد للدولة العثمانية، ولأشقائه المجاهدين فى ليبيا ، إذ شكلت اللجان فى كثير من أنحاء البلاد لجمع التبرعات وأهمها اللجنة العليا للاكتتابات التى تشكلت فى ١٤ أكتوبر ١٩١١ برئاسة الأمير عمر طوسون . كما تألفت جمعية الهلال الأحمر برئاسة الشيخ على يوسف وقررت تكوين عدة مستشفيات ميدان وأرسلت الكثير من البعثات الطبية إلى ميدان القتال ، وشملت عدداً كبيراً من الأطباء المصريين وعلى الرغم من المقالات المعارضة التى أثارها لطفى السيد وصحافة الاحتلال فى هذه الفترة فإن ذلك لم يؤثر على اندفاع الرأى العام المصرى ، وحملت الصحف المعبرة عن هذا الرأى حملة عنيفة فأهابت بالأغنياء أن يتبرعوا لتركيا لكى تتحمل مصاريف الحرب وطالبت عرب البادية أن ينضموا بشجاعة لصد هجمات الإيطاليين ، كما ظهرت فى ذلك الوقت لجان كثيرة لمقاطعة التجارة الإيطالية والإضرار بمصالح إيطاليا الاقتصادية ، حتى لقد اضطر كثير من الإيطاليين إلى مغادرة البلاد نتيجة لهذه المقاطعة العنيفة بعد أن ضاقت بهم سبل العيش ويدخل فى ذلك أصحاب المحلات التجارية والبنوك والرعايا الذين يحترفون بعض الحرف الصغيرة ، كما ظهر اتجاه لسحب الطلاب المصريين من المدارس الإيطالية والاستغناء عن الأساتذة الإيطاليين فى الجامعة المصرية . وألف المصريون جمعيات لحصر أسماء المحلات التجارية ونشر أسمائها فى الصحف ، كما تركزت الجهود على سحب الأموال المصرية المودعة فى بنك روما وكانت تبلغ عشرين ألفًا من الجنيهات، وهى حصيلة الأموال التى جمعها المؤتمر المصرى الذى ظهر على أثر الأزمة التى افتعلتها السياسة البريطانية بين عنصرى مصر الأقباط والمسلمين على أثر اغتيال رئيس الوزارة المصرية بطرس غالى باشا ١٩١١ ، وطالب الوطنيون بسحب هذه الأموال باعتبار أن إيطاليا تحارب الدولة العثمانية بأموال مصرية وأن يشترى بها المؤن والغلال والأقوات وإرسالها إلى طرابلس، براً عبر الحدود المصرية، لأنه ليس لطرابلس منفذ تدخل إليها المساعدات إلا مصر ، وذلك بعد محاصرة الإيطاليين للسواحل الليبية، وأن

المصريين مسئولون مسؤولية الإخوة والجوار والدين عن إغاثة طرابلس ومساعدتها بكل قواهم فضلاً عن أنه إذا أصبحت طرابلس مستعمرة إيطالية فإن مصر فى هذه الحالة ستفقد من قوتها المادية والسياسية ما يؤخرها عن السعى إلى الأمام خطوات كبيرة إلى الوراء (٥٧) .

ولم يتأخر الكتاب والشعراء المصريون كحافظ إبراهيم والشيخ على يوسف وعبد العزيز جاويش عن الإشادة بكفاح الليبيين ، فأنشد الشعراء قصائدهم وكتب الكتاب ما أوحاه لهم الضمير بدافع الوطنية ، وخطب الخطباء بكلماتهم الجادة ، وكانت الصحف الوطنية تنشر كل ذلك وتطبع المطبوعات نحو قضية ليبيا وجهادها . ومع ذلك فقد وقفت عقبات كثيرة دون مساعدة مصر لليبيا مساعدة مطلقة خاصة حينما أبدل بالمأمورين المصريين فى الحدود الغربية مأمورين انجليز، وطلب من قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية والعمل على قطع كل سبيل للاتصال بين مصر وليبيا وكان من أثر ذلك أن قامت ثورة عنيفة على الوزارة المصرية تزعمتها الصحافة الوطنية متهمة إياها بالخيانة والفساد(٥٨).

وعلى الرغم من أن المجاهدين العرب أبلوا بلاءً حسناً ضد الطليان فى عديد من المعارك إلا أن الدولة العثمانية كانت فى حال تمنعها من الاستمرار فى القتال ضد إيطاليا(٥٩) . ويمكن أن نعتبر أن الحرب التركية الإيطالية وصلت من الناحية الرسمية إلى نهايتها عندما قبل العثمانيون تحت ضغط الدول الأوربية وبسبب الهزائم التى أصابتهم فى ميادين أخرى الدخول فى مفاوضة من أجل الصلح مع إيطاليا . وبدأت هذه المفاوضات فعلاً فى لوزان فى ١٢ يوليو سنة ١٩١٢، ولم تؤثر رغبة المجاهدين فى مواصلة القتال شيئًا فى تعطيل أو وقف مفاوضات الصلح . ولكن الدولة العثمانية خاصة بعد تلبد موقفها فى البلقان بادرت بإرسال أحد مندوبيها إلى المؤتمر حيث تم توقيع معاهدة "أوشي" وظهر لإيطاليا أن هناك سهولة كبيرة فى حمل الدولة العثمانية على الإقرار بالاحتلال الإيطالى لليبيا للأسباب الآتية :

أولاً : أدركت الدولة العثمانية انه لا يمكن لها إخراج إيطاليا بالقوة لضعف الأسطول العثمانى ومنع إنجلترا لها من إرسال جندها عن طريق مصر .

ثانيًا : ان أوربا لن تكره إيطاليا على الخروج من ليبيا عملا بقاعدة ما أخذه الصليب من الهلال لا يعود إلى الهلال .

ثالثًا : كان بعض رجال الدولة العثمانية من الاتحاديين يرون أن ولاية ليبيا من الأطراف البعيدة عن كرسى السلطنة ولا يستحق أن ينفق عليها من الأموال لأجل حمايتها وأن بيع طرابلس أولى من بيع البوسنة والهرسك ، ولا شك ان الحزب الألمانى الذى كان ينمو فى الدولة كان يشجع هذه الفكرة ، ومن المعروف أن النفوذ الألمانى كان فى هذه الفترة يتغلغل فى جمعية الاتحاد والترقى وفى ضباط الجيش العثمانى[٦٠] . كما كانت ألمانيا تميل إلى ترضية إيطاليا بقصد استمرار بقائها فى المحالفة الثلاثية القائمة بينها وبين النمسا وألمانيا .

رابعاً : اتجاه إيطاليا – نتيجة لعدم ظفرها بنصر عاجل فى طرابلس – على الرغم من القوات الكبيرة التى حشدتها إلى مناوشة الدولة العثمانية فى البحر المتوسط فاستولت على رودس وجزر الدوديكانيز ، فما كان من إيطاليا إلا أن أجابت على ذلك بمد يد المعونة لثورة الإدريسى فى عسير ، ومهاجمة سواحل البحر الأحمر ، وتهديد المواصلات العثمانية[٦١] ، وتدخلت الدول الأوربية للتوسط فى الصلح حتى لا تمتد الأعمال العسكرية إلى شرق البحر المتوسط ، هذا بالإضافة إلى أن إيطاليا عمدت إلى تهديد سواحل البحر الأحمر ، ولذلك آثرت الدولة العثمانية الصلح مع إيطاليا إبقاء على ممتلكاتها الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا تأثرت أكثر من غيرها بالأعمال الحربية التى قامت بها إيطاليا وشرعت الصحافة الانجليزية تحمل بكل عنف على إيطاليا بشأن الأخطار التى قد تنجم عن محاولة إيطاليا المساس بالألوية الانجليزية فى شرق البحر المتوسط .

ولما كانت الدولة العثمانية لا تستطيع أن تعلن تخليها صراحة عن طرابلس حتى لا تفقد عطف العالم الإسلامى ، لذلك آثرت أن تكون معاهدة أوشي ـ لوزان ذات وجهين فهى من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس ، ومن جهة أخرى احتفظت الدولة بروابط تربطها بطرابلس كتعيين نائب للسلطان وتعيين قاض للبلاد وتخلى الدولة عن السيادة عن برقة وطرابلس ومنح أهالى البلاد استقلالاً ذاتيًا. وقد تم توقيع هذه المعاهدة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٢، بعد أن تعهدت الدولة العثمانية بسحب جميع حامياتها العسكرية من ليبيا ، على أن تعيد إيطاليا للدولة جزر الدوديكانيز التى احتلت خلال سير الحرب .

ومعاهدة أوشي ـ لوزان تؤرخ بداية الحركة التحريرية الوطنية فى ليبيا ، والتى استمرت لسنوات طويلة ، فالليبيون فى برقة وطرابلس لم يقروا الدولة العثمانية على الصلح وكان من رأى السيد أحمد الشريف ، باعتباره القائد الوطنى للجهاد، بأنه والصلح على طرفى نقيض .

ولم تتوقف تبعًا لذلك العمليات العسكرية وإنما ظل القتال قائماً يقود عملياته العسكرية عزيز المصرى، ولكن الصعوبات أحاطت بالمجاهدين الليبيين من كل جانب لانقطاع الموارد عنهم ثم بسبب ما نجم عن الضغط الشديد الذى استخدمته إيطاليا مع الدولة العثمانية حتى تأمر الأخيرة باستدعاء بقية القوات التى ظلت تحارب فى برقة، ويضاف إلى ذلك التصدع الذى حدث فى صفوف الوطنيين حول عقد الصلح أو مواصلة القتال .

والحقيقة أن الدولة العثمانية ظلت من تاريخ توقيع معاهدة أوشى ـ لوزان أكتوبر ١٩١٢ إلى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ مترددة بين بذل المساعدة للسنوسيين أو منعها عنهم خوفاً من إثارة إيطاليا ضدها فى الحرب البلقانية. أما الشعب الليبى فى برقة وطرابلس فقد استاء استياءً بالغاً من عقد الدولة العثمانية الصلح ، وواصلت الأمة الليبية جهادها دون أن تعرف الفتور، ووقفت الصحافة المصرية إلى جانب الشعب الليبى المجاهد، وظهرت المقالات

العنيفة التى يوجه أصحابها اللوم إلى الحكومة المصرية بأن فشل الدولة العثمانية فى الحرب يرجع إلى خطة الحياد التى فرضت على مصر ولولا ذلك لأمكن للدولة العثمانية أن ترسل جيوشها عن طريق مصر باعتبارها أصلح قاعدة لمنازلة الإيطاليين .

وعلى الرغم من استمرار الكفاح الوطنى فقد أخذت الصعوبات الشديدة تحيط بالمجاهدين لانقطاع الموارد عنهم ، أضف إلى ذلك ما مارسته انجلترا من ضغط حتى تصرف الحكومة المصرية عن إمداد المجاهدين فى برقة بما يحتاجون إليه من أسلحة وذخائر ومؤن . أما فى طرابلس فقد قرر الأهالى الاستفادة من منشور السلطان الملحق بمعاهدة لوزان وكلفوا الشيخ سليمان البارونى بإعلان استقلال طرابلس ، ولكن الحكومة الطرابلسية الجديدة صادفت صعابًا عديدة فرأى البارونى أنه من الأفضل أن تنال طرابلس استقلالاً إداريًا داخليًا تحت سيادة إيطاليا ،ولكن انتصارات الإيطاليين قضت على هذه الفكرة .

وفى الفترة من توقيع معاهدة لوزان إلى إعلان الحرب العالمية الأولى تدفق المتطوعون المصريون للقتال فى صفوف المجاهدين الليبيين وعلت الحماسة بدرجة اشترط معها أن يكون المتطوع قادرًا على الأنفاق على نفسه ، وأن تكون نفقات سفره من جيبه الخاص ، وساهم زعماء الحركة الوطنية فى مصر فى الدعوة إلى القضية الليبية فى داخل البلاد وخارجها ، كما جذبت القضية الليبية جماعة من أحرار اللنجليز الذين تعاطفوا مع العرب والمسلمين الهنود وأسسوا جمعية الهلال الأحمر الليبية على غرار جمعية الهلال الأحمر المصرية[٦٢] . وبرز من أحرار اللنجليز المستر ولفرد بلنت الذى ساهم فى مناصرة الدعوة فى الاحتجاج على الغزو الإيطالى لليبيا ، وكان يؤيد الشرقيين النازلين فى العاصمة البريطانية .

ويذكر المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى أن محمد فريد زعيم الحزب الوطنى فى مصر حضر بعض الاجتماعات التى كان ينظمها المستر بلنت ،

وحمل فى خطبه التى ألقاها فى الاجتماعات على السياسة الاستعمارية الأوروبية ملقياً تبعة عدوان إيطاليا على جشع انجلترا وفرنسا وسبقهما إيطاليا فى الاعتداء على الشعوب الشرقية . وأن انجلترا وفرنسا قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالها لمصر وتونس والجزائر والشروع فى وضع الحماية الفرنسية على مراكش ، وأن إيطاليا تستكمل الدور الذى اتفقت دول أوربا على ارتكابه لإخضاع بلاد الشرق عامة .

وركز الوطنيون على التضامن الإسلامى باعتبار أن وحدة شعوب الشرق هى أساس مقاومة الأطماع الأوربية وأن اعتداء إيطاليا على الدولة العثمانية ليست إلا حلقة من سلسلة حروب صليبية حديثة بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر ولن تنتهى إلا بعد أن تخضع أوربا كل ما هو خارج عن سيطرتها(٦٣) ، وكما سبق أن أوضحنا أن هذه الدعوة كانت فى اعتقاد لطفى السيد تضر بالقضيتين الليبية والمصرية معاً ضرراً بليغاً لأنها تكسب الحرب شكل تعصبى دينى .

وكان الشعور الوطنى لدى الوطنيين بالغاً حد الانتباه لكل تطورات الحرب وتفصيلاتها ، واشترك فى العمليات العسكرية عزيز المصرى وكان قائدًا فى بنغازى وكان له جهوداً كبيرة فى تنظيم حركة المقاومة ، وتزويد معسكرات المجاهدين بما يلزمها من المؤن والإمدادات ، هذا على الرغم من وقوع الخلاف بينه وبين السنوسيين ، الأمر الذى دعاه إلى الانسحاب ببعض الفرق العسكرية وترك قيادة الفرق الاخرى يشرف عليها السيد أحمد الشريف .

وإزاء الضغط الإيطالى العنيف اتجه المجاهدون إلى حرب العصابات بعد إدراكهم أنه من الصعوبة مقابلة الإيطاليين فى وقائع منظمة ، وهذه الحروب كانت شديدة الفتك بالإيطاليين . وفى أوائل ١٩١٤ اعتزمت القيادة الإيطالية أن تقوم بغزو مفاجئ لما بقى فى أيدى السنوسيين فى الجبل الأخضر ، وأخذ القحط يظهر فى صفوف المجاهدين لانقطاع المدد عنهم من مصر وبسبب الأوبئة التى أخذت تفتك بهم. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وانضمت

إيطاليا إلى الحلفاء رأت بريطانيا مراعاة لحليفتها إيطاليا أن تقفل الطريق المصرى نهائياً. ولكن من جهة أخرى كان على إيطاليا بسبب دخولها فى الحرب إلى جانب الحلفاء أن تتحمل نفقات كبيرة ومتاعب داخلية ناءت بحملها بحيث أنها رأت أن تؤجل أمر احتلال ليبيا مؤقتاً ، فسحبت كثيراً من قواتها وأصبحت سلطاتها لا تعدو المراكز الرئيسية لها فى برقة وطرابلس إلا أن مجرى الحوادث لم يلبث أن تغير فى أواخر ١٩١٥ ، لأن السيد أحمد االشريف ، تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين هبطوا ليبيا فى ١٩١٥ بهدف إثارة برقة ضد الإيطاليين، قام بحملة عسكرية على مصر كان القصد منها إرغام انجلترا على القتال فى حدود مصر الغربية ،ومن ثم[٦٤] شغلها عن الحملة التركية الألمانية التى وجهت إلى قناة السويس بقيادة جمال باشا فى عام ١٩١٥ .

الهوامش

(*) هذه الدراسة قدمت إلى " مؤتمر ليبيا عبر العصور " الذى نظمته الجامعة الليبية ببنغازى فى الفترة من ١٦ إلى ٢٣ مارس ١٩٦٨ .

(1) Pritchatrd (Eivans) , Sanusi of Cyraneica , London 1944 p. 90

(٢) و(٣) – محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ١١٢ – ١٢٠ .

(٤) حدث هذا التفريط فى مناطق كثيرة من العالم العربى أبرزها فى منطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية إذ تنازل الاتحاديون عن سيادة الدولة العثمانية فى هذه المناطق لبريطانيا بمقتضى التسويات التى عقدت قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٣–١٩١٤ . انظر دكتور جمال زكريا قاسم :الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ –١٩١٤ ، الفصل التاسع .

(٥) Cachia (Anthony, J.) Libya under the second Ottoman Occupation- ,1835 -1911, Tripoli 1945, pp. 56-57

(٦) Rodd to Grey 28.9.1911, Doc. No. 81, F.O.407,177 ,Part LXXLX. Further correspondence respecting Egypt and Sudan

(٧) Luther to Grey 29.9.1911, Doc . No 94. Further correspondence

(٨) - انظر نص التقرير الخاص بشأن طلب محاكمة وزارة إبراهيم حقى باشا مقدم من المبعوثين الليبيين إلى مجلس المبعوثين – مجلة المنار جـ ١٢ م ١٤ ص ٨٦٢ .

(٩) Barbour (Neville) A Survey of North West Africa, second edition , London 1962 p. 352

(١٠) Rodd to Grey 19.9.1911, Doc . No. 93,F.O. 407,177

(١١) Egoshen to Grey 23.9.1911 F.O. 38212 No. 91 CF. F.O. 407, 177, Part LXXIV

(١٢) لوثروب ستودارد – حاضر العالم الإسلامى جـ ١ القاهرة ١٣٤٢، ص ١٤١ –١٤٢ .

(١٣) سليم قبعين – تاريخ الحرب العثمانية الإيطالية جـ١ ص ٤٢ – ٤٣

(١٤) مجلة المنار جـ ١١ م ١٤ ص ٨٣٣

(١٥) لوتروب ستودارد – حاضر العالم الإسلامى جـ ١ ص ١٤٣

(١٦) محمد حسين هيكل – مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ص ٤٩ .

(١٧) الجريدة : مرور الجيش العثمانى بمصر ٣ أكتوبر ١٩١١ .

(١٨) المصدر السابق ، الغارة الطليانية ٣ أكتوبر ١٩١١ .

(١٩) اللواء ، ١٢ أكتوبر ١٩١١ ، الرأى العام المصرى فى حادثة طرابلس الغرب

(٢٠) Young , Egypt , London 1927, pp. 192-193

(٢١) - اللواء فى ١٢ أكتوبر ١٩١١ ، الرأى العام المصرى فى حادثة طرابلس الغرب .

(٢٢) Grey to Rodd, 6, 11, 1911, Doc No.463, F.O. 407, 177

(٢٣) Rodd to Grey, 30.9.1911, Doc No.108 . Further correspon dence F.O. 407, 177

(٢٤) Rodd to Grey, 30.9.1911, Doc No.111 F.O. 407, 177

(٢٥) CF. Memorandum communicated by Marquis Imperali , 31 October 1911, F.O. Further Correspondence Egypt and Sudan .

(٢٦) Grey to Kitchner, 30.10.1911 , Doc, No. 324

(٢٧) Rodd to Grey, 30.9.1911.

(٢٨) Grey to Rodd, 4.10.1911, Doc. No. 186

(٢٩) Kitchner to grey, 3.10.1911, F.O. 407, 177, Part LXXLV

(٣٠) Grey to Kitchner, 6.11.1911 F.O. No. 457

(٣١) Kitchner to Gery, 2.10.1911, F.O. No. 141.

(٣٢) جريدة اللواء، أول أكتوبر ١٩١١ ، ماذا يكون جواب الانجليز على ذكر مرور الجنود العثمانية عن طريق مصر – موقف الحكومة العثمانية .

(٣٣) مجلة المنار، جـ ١٢ م ١٤ – المسألة الشرقية ص ٩٢٦

(٣٤) جريدة اللواء، ٥ أكتوبر ١٩١١ "الأمم غير الحكومات، لا سلطة ولا سيطرة على العواطف".

(٣٥) الجريدة، ١٧ أكتوبر ١٩١١ .

(٣٦) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ص ٤٩ .

(٣٧) الجريدة ، عدد ١٣٨٩، ١٩ أكتوبر ١٩١١ مقالة محمد حسين هيكل " مركز مصر من الواقع وفى القانون "

(٣٨) الجريدة ١٧ أكتوبر ١٩١١ مشكلة قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا

(٣٩) Kitchner to Gery 6.10.1911, Doc. No. 225.

(٤٠) Rodd to Grey 11.10.1911, Doc . No. 284

(٤١) Young , Egypt , B. 199London 1927 p. 199.

(٤٢) الجريدة، ١٩ أكتوبر ١٩١١ .

(٤٣) الواقع أن حدود مصر الغربية لم تحدد تحديداً قاطعًا ففرمان ١٨٤١ لا يحدد هذه الحدود ويعتقد البعض أنه كانت هنالك خريطة ملحقة بهذا الفرمان ولكنها فقدت فى حريق الإسكندرية عام ١٨٨٢ وعلى أى حال فإن موضوع حدود مصر الغربية لم يتحدد إلا بعد الاحتلال البريطانى بمصر والاحتلال الإيطالى لليبيا

C.F Confidential 10114-P-LXXV. Further correspondence January to june 1912 Kitchner to Gery No. 119 , 15 March 1911, Doc. No. 194 Memorandum on Ghabub by Mr. Van Sitant.

(٤٤) فؤاد شكرى. السنوسية دين ودولة، ص ١١٢.

(٤٥) Gery to Luther, 12. 10. 1911. Doc. No. 302, F. O. 407, 177.

(٤٦) جريدة الواء، عدد ٣٧٢٨، و ٥ نوفمبر ١٩١١.

(٤٧) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ «عباس حلمى الثانى من يناير ١٩٠٣ – ١٩١٤» القاهرة ١٩٣٦ ص ٢٦٥.

(٤٨) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ – ١٩١٩، القاهرة ١٩٤١، ص ٢٣٧.

(٤٩) جريدة اللواء، ١٢ أكتوبر ١٩١١.

(٥٠) انظر الجريدة: سياسة المنافع لا سياسة العواطف، عدد ١٤٠٠ فى ٢٧ أكتوبر ١٩١١.

(٥١) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ، ص ٧٠ – ٧١.

(٥٢) الجريدة، سياسة المنافع لا سياسة العواطف، ٢٧ أكتوبر ١٩١١.

(٥٣) جريدة اللواء، صحافة الاحتلال، جـ٢، ص ٢٦٧.

(٥٤) أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، ١ أكتوبر ١٩١١. جـ ١ ص ٢٦٧.

(٥٥) Kitchner to Grey, Doc No. 14, Cairo, March 16, 1913, Confidential 10369, Part LXXVII. Further, Correspondence respecting Egypt and Sudan, January to June, 1913.

(٥٦) محمد الطيب الأشهب ، برقة العربية أمس واليوم، ص ٣٠٥ – ٣٠٧.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٢٨٤.

(٥٨) انظر نص التقرير الذى بعث به كتشنر إلى جراى فى ٦ أكتوبر ١٩١١.
C. F., F. O. 407, 177, Doc. No. 295.

(٥٩) نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، بيروت ١٩٥٠، ص ٨٢.

(٦٠) انظر مجلة المنار جـ ١٢ م ١٤، ما تعتمد إليه إيطاليا فى حمل تركيا على الصلح.

(٦١) مصطفى عبدالله بعبو، المجمل فى تاريخ لوبية ص ١٢١ – ١٢٢.

(٦٢) Pritchard (Evans) Sanusi of Cyraneica, p. 113

(٦٣) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد، ص ٢٨٠ – ٢٨٢.

C.F. Khadduri Majid, Modern Libya, A Study in Political Development Baltimore 1963, p. 14.

(٦٤) C. F. Sanusiya in the First World War, by sir Duncan Cumming, Paper Submitted to Libya in History Conference 16 - 23/3/1968.